أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

WP IRAQ
تصدر كل يوم ثلاثاء
10/11/2026
العدد: 309

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

التضليل بشأن هزيمة ترامب والترامبية

سمير عادل



للطرفين، النظام القومي-الإسلامي في إيران وإدارة ترامب، مصلحة في إشاعة الأوهام والتضليل بشأن هزيمة الحزب الجمهوري وسياسات ترامب في الانتخابات النصفية الأخيرة، التي جرت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2026. فقد حصد الديمقراطيون في مجلس النواب 240 مقعداً من أصل 434، بينما حصلوا في مجلس الشيوخ على 54 مقعداً من أصل 100، علاوة على الفوز بمناصب حكام ولايات تكساس وأوهايو وجورجيا. ويتفق الطرفان، عن سبق إصرار وترصد، على أن الهزيمة المدوية التي مُني بها الحزب الجمهوري أمام غريمه الديمقراطي تعود إلى "حرب الولايات المتحدة الأمريكية على إيران".

نعم، كانت الحرب على إيران عاملاً في ارتفاع تكاليف المعيشة، من خلال زيادة أسعار الوقود، لكن اختزال الهزيمة المدوية للحزب الجمهوري، التي تُعدّ من الحالات النادرة التي يخسر فيها أحد الحزبين غرفتي الكونغرس معاً، إذ لم يحدث ذلك سوى ثلاث مرات منذ الحرب العالمية الثانية، في الحرب على إيران، ليس سوى محاولة تضليلية لإخفاء حقيقة الهزيمة المدوية للتيار القومي الشعبوي، وإسدال الستار على أحد أكثر الفصول صخباً وفوضوية وعنصرية التي خيّمت على المشهد السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وامتدت تداعياتها إلى أوروبا، بل وإلى العالم برمته.

إن النظام في إيران يروّج، عبر مسؤوليه، بأنه حقق انتصاراً على الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب التي شنتها عليه ، مستنداً في ذلك إلى سياسة خنق مضيق هرمز، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي ساهم في منح الأصوات للحزب الديمقراطي. وعلى المستوى نفسه، برّر ترامب ونائبه وغالبية المرشحين المهزومين في الحزب الجمهوري خسارتهم الانتخابية بالحرب على إيران.

تصب مصلحة النظام في إيران في تسويق صورة هزيمة الحزب الجمهوري داخلياً، في ظل ارتفاع معدلات التضخم وغلاء المعيشة، وتسريح عشرات الآلاف من العمال والموظفين في قطاعات صناعية مختلفة، وعدم قدرة الحكومة على دفع معاشات ورواتب العمال والموظفين بسبب الحصار الوحشي الذي تفرضه الولايات المتحدة على جماهير إيران. فلا عزاء للنظام في إيران، في ظل مقتل الصفين الأول والثاني من قادته، وعلى رأسهم المرشد الأعلى، وتصاعد السخط الاجتماعي، واقتراب انتهاء مفعول الخطاب القومي، سوى تسويق هذا «الانتصار».

في الجانب الاخر، تحاول الإدارة الأمريكية تسويق هزيمتها من خلال إرجاعها إلى حربها على إيران، لإخفاء ماهية وحقيقة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها منذ تولي الحزب الجمهوري الحكم، والذي تمثل حركة «ماغا» القومية والعنصرية (اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى – MAGA) جناحها المهيمن، بزعامة دونالد ترامب، التي رفعت راسها أي حركة ماغا منذ فوزه في انتخابات عام 2016. وقد تحولت هذه الحركة إلى تيار شعبوي وقومي مهيمن على الحزب الجمهوري بأكمله، إن لم نقل إنها ابتلعته.

جاءت هزيمة ترامب والترامبية نتيجة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها، وفي مقدمتها رفع التعرفة الجمركية على جميع دول العالم. فقد حاولت هذه السياسات وضع العصا في عجلة انحدار مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الاقتصادي، عبر فرض رسوم جمركية تتناقض مع قوانين التطور الرأسمالي. فالتعرفة الجمركية التي فرضها ترامب على جميع دول العالم، دون استثناء وبنسب مختلفة، تكشف عن الكوميديا السوداء التي يمثلها البلد الذي كان وراء تأسيس منظمة التجارة العالمية واقتصاد السوق الحر في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وإزالة الحدود القومية امام تدفق السلع والبضائع و تأسيس المناطق الحرة. وقد أدت هذه السياسة إلى رفع تكاليف المعيشة، فيما بلغ معدل التضخم 3%، وهي النسبة نفسها التي كانت سائدة في عهد بايدن، والتي أطاحت بخليفته المرشحة للرئاسة كاميلا هاريس مقابل تتويج دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية للمرة الثاني في انتخابات عام 2024.

وبموازاة ذلك، رُفعت ميزانية الدفاع إلى أكثر من تريليون دولار لترافق سياسة التعرفة الكمركية. فدون العسكرتارية الامريكية فلا مكان لتمرير سياساتها وهيمنتها الاقتصادية على العالم. وفي الوقت الذي جرى تخفيض الإنفاق في مجال الصحة إلى 900 مليار دولار خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي سيؤدي إلى خروج 11.8 مليون إنسان من نطاق التأمين الصحي حتى عام 2034، وفقاً للجنة الموازنة في الكونغرس. وبمحاذاة ذلك، جرى تخفيض 12 مليار دولار من موازنة التعليم الفيدرالي في عام 2026، بينما خُفّضت الضرائب على شركات إنتاج الأسلحة والأسهم الخاصة ومنتجي الوقود الأحفور، فيما رفعت الضرائب على الطاقة النظيفة. وقد جاءت هذه السياسات على حساب العمال والموظفين وأصحاب الدخل المحدود والطبقة الوسطى عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية.

وليس هذا كل ما في المشهد؛ فعلى الصعيد الاجتماعي، انتهجت الإدارة سياسة عنصرية تجاه المهاجرين والمواطنين الأمريكيين من أصول مهاجرة. وقد انتهكت القوات التي أُطلق لها العنان، والمعروفة باسم وكالة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، حقوق الإنسان بشكل فاضح، من خلال إطلاق النار على عدد من المهاجرين الذين يجري القبض عليهم، وسجن مواطنين أمريكيين من أصول مهاجرة دون أي مسوغ قانوني، فضلاً عن الترحيل القسري لعدد ليس قليل من لديهم الإقامة الدائمة، وغيرها من الممارسات، وساهمت هذه السياسة في خسارة الجمهوريين مواقعهم التقليدية في ولاية تكساس، التي ظلت جمهورية بامتياز طوال عقود من الزمن، وذلك في ظل وجود أعداد كبيرة من المهاجرين من أصول لاتينية. وأصبحت حاكمة الولاية من أصول لاتينية مهاجرة. ناهيك عن الهجمة الشرسة على الحريات، وخاصة حرية التعبير والتظاهر ضد السياسات الإسرائيلية الفاشية في غزة، حيث جرى ترحيل العديد من الطلبة في الجامعات، وتعليق قيد عدد ليس قليلاً منهم، وتحولت الجامعات إلى قلاع بوليسية. يضاف إلى ذلك الهجمة على النساء في مجال حق الإجهاض، وكذلك الهجمة على حق تغيير الجنس وحقوق المثليين.

والأكثر سخرية على الرغم من أن الخطاب السياسي الدعائي للترامبية تميز بالهجوم على الشيوعية، وتوجيه تهمة الانتماء إليها إلى خصومها، مثل زهران ممداني، الذي انتُخب عمدة لبلدية نيويورك، وكانت تلك أول صفعة للترامبية، إلى جانب تسخين الخطاب القومي الشعبوي، فإن هذا الخطاب سقط مدوياً في الانتخابات. ولم تنقذه حتى خطابات معاداة السامية، التي أصبحت أسطوانة مشروخة لا تباع ولا تشترى، إلى جانب تكرار اتهامات الإرهاب والجهادية والإخوان المسلمين، وغيرها لخصومه من المرشحين الديمقراطيين. ويجدر بالذكر أن نسبة 62% من يهود ميشيغان منحوا أصواتهم لعبدول السيد، الذي اتهمه ترامب بمعاداة السامية والإرهاب والانتماء إلى الإخوان المسلمين حسب راديو National public radio (NPR) الإذاعة الأكثر مصداقية في أمريكا.

البقية على الصفحة الثانية

مهرجانات العفة والحجاب: واجهة احتفالية لمشروع السيطرة

جوان ميرزا



مهرجانات العفة والحجاب ليست «احتفاءً بالقيم» كما تُسوَّق، بل أحد أشكال إعادة إنتاج السلطة الذكورية من قبل الإسلام السياسي داخل الفضاء العام. فهي تُحوّل جسد المرأة إلى أرض تُخاض عليها معارك الهوية والشرعية والسيطرة، ثم تُقدّم هذه المعارك بوصفها "تربية" و "حماية" و "تمكين "المؤسسة الذكورية لتُنتج الفضيلة.

المؤسسة الذكورية لا تكتفي بسيطرة الرجل على الموارد والقرار؛ بل تحتاج إلى إنتاج نساء مطيعات، يُعرّفن أنفسهن من خلال عين الرجل ومعاييره. ومن هنا تأتي مهرجانات العفة: لتحوّل الانقياد إلى فضيلة، والخوف إلى تواضع، والرقابة إلى رعاية.

المرأة في هذا الخطاب لا تُعامل كفاعل أخلاقي مستقل، بل كرمز يجب حمايته ومراقبته وإدارته. يقال إنها «كرامة الأسرة» و«سمعة المجتمع» و«واجهة الأمة»، وكأنها ليست إنسانًا له إرادة، بل ممتلكة رمزية تُحرس من العائلة والمدرسة والدين والدولة.

لا يحتاج الإسلام السياسي إلى الحجاب بوصفه ممارسة إيمانية فردية فقط؛ بل يحتاج إليه بوصفه لافتة سياسية. فحين يتحول الحجاب إلى شرط للانتماء وإلى مقياس للالتزام، يصبح أداة لترتيب المجتمع واختبار ولاء الأفراد لمشروع سلطوي أخلاقي.

في هذا المشروع، تُستبدل قضايا العدل والفقر والتعليم والحرية بقضايا الملابس والختان الرمزي للفضاء العام والخوف من «الفتنة». وهكذا يُشغَّل الناس بمراقبة أجساد النساء، بينما تُهمَّش الأسئلة الحقيقية عن السلطة والاستغلال والتفاوت الطبقي والتمييز الجنسي

"حماية المرأة" كخطاب قمعي:

يقول الخطاب الديني السياسي إنه يحمي المرأة من التحرش والانحراف.

لكنه في الحقيقة يحمي نظامًا يُبرئ الرجل مسبقًا ويحمّل المرأة مسؤولية اعتدائه. فبدل معاقبة المعتدي، يُعاقَب جسد المرأة بالحجاب الإلزامي، والخفض من الصوت، وتقييد الحركة، والمراقبة المستمرة.

هذه ليست حماية، بل إعادة توزيع للذنب: تُجعل المرأة سببًا في ما يقع لها، والرجل كائنًا عاجزًا عن ضبط نفسه. وبهذا يُبرَّر التحرش أخلاقيًا، ويُصاغ القهر بوصفه "احترامًا" و "حياءً" و "صونًا للعرض".

الحجاب: بين الالتزام وحرية الخيار !

يمكن للمرأة أن تختار الحجاب اختيارًا روحيًا أو سياسيًا أو ثقافيًا، ويجب احترام هذا الاختيار دون تحويله إلى شهادة تفوق أخلاقي. أما حين تُفرض الجوائز والاحتفالات والضغط الأسري والمؤسسي، فيصبح الحجاب أداة تجنيد لا تعبيرًا عن حرية.

الخطاب النسوي الراديكالي لا يدعو الئ أبعاد المرأة المحجبة عن دينها أو ثقافتها؛ بل يرفض أن تُستخدم هي رمزًا في صراع رجالي على السلطة.

فالمحجبة ليست عدوة حرية القرار والخيار ، ولا غير المحجبة خائنة للأخلاق؛ كلاهما ضحية محتملة لنظام يقيس قيمة المرأة بطريقة ظهورها.

العفة كسوق للطاعة

في هذه المهرجانات، تُوزَّع الجوائز على "الأكثر التزامًا"، فتتحول الفضيلة إلى مسابقة. المرأة لا تكافأ لأنها عادلة أو شجاعة أو عالمة أو حرّة، بل لأنها استجابت للقالب المطلوب: مغطاة، هادئة، خاضعة، مرئية بوصفها "قدوة".

وهنا تكمن وظيفة المؤسسة الذكورية: إنتاج رأسمال رمزي للطاعة. تتعلم الفتاة مبكرًا أن قبولها الاجتماعي مرهون بامتثالها، وأن الخروج عن القالب يعني العار أو الشك أو الإقصاء. إنها تربية على الخوف، لا تربية على العفة.

نحو كسر مشروع السيطرة:

النضال النسوي هنا لا يقف عند "حق ارتداء الحجاب" أو "حق خلعه"، بل يتجاوز ذلك إلى سؤال أعمق: من يملك حق تحديد معنى العفة؟ ومن يستفيد من تحويلها إلى نظام رقابة؟ ومن يُساءل حين يُعتدى على المرأة؟

المطلوب ليس مهرجانًا آخر للعفة، بل تفكيك البنية التي تجعل جسد المرأة مسؤولًا عن أخلاق المجتمع.

المطلوب مجتمع يُحاكم فيه المعتدي لا الضحية، وتُحترم فيه حرية المرأة في اختيار ظهورها، وتُعاد العفة إلى معناها الأخلاقي المشترك: عدل، وصدق، وكرامة، ومسؤولية إنسانية لا جنسية.

"إن الغلاء والفقر ليسا قدراً طبيعياً محتوماً، ولا واقعاً يستحيل تغييره. فالسياسات التي تركز ثروات المجتمع في أيدي أقلية ضيقة، وتحمّل العمال والفئات محدودة الدخل أعباء الأزمات الاقتصادية، تمثل جزءاً من آليات النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال والتفاوت الطبقي. ويمكن مواجهة هذا الواقع وتغييره من خلال النضال الجماهيري المنظم والموحد"

تتمة التضليل بشأن هزيمة ترامب والترامبية...

إن السياسة الدعائية الممنهجة، التي تستهدف إخفاء أسباب هزيمة الحزب الجمهوري والترامبية بشكل خاص، والتي تقف وراءها الآلة الدعائية الأمريكية المأجورة، تهدف إلى التستر على أجندة الطبقة الحاكمة الفاسدة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغت كلفة الانتخابات والإنفاق الهائل على حملاتها، بما في ذلك ما قدمته شخصيات مثل إيلون ماسك من تبرعات لتمويل إعلانات الحزب الجمهوري، ما يقارب نصف مليار دولار في ولاية تكساس وحدها. كما بلغ حجم الإنفاق الانتخابي للحزبين 11.9 مليار دولار، أنفق الحزب الجمهوري أكثر من ثلثي هذا المبلغ، من خلال تبرعات قدمتها شركات رأسمالية كبرى تعمل في مجالات الصناعات الدفاعية والعملات المشفرة والكازينوهات وغيرها.

ولا تنتهي القصة عند هذا الحد، بل إن هذا التضليل يسهم في التعتيم على حجم الفساد المالي الذي اتسعت رقعته داخل الإدارة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، حظي كين باكستون، المرشح الجمهوري لمجلس الشيوخ عن ولاية تكساس، والذي كان يشغل منصب المدعي العام في الولاية، بدعم شخصي من دونالد ترامب، رغم تورطه في قضايا فساد مالي.

لقد هيمنت الترامبية، منذ هزيمة دونالد ترامب عام 2020، على المشهد السياسي الأمريكي، وارتبطت بما اشتهرت به أحداث الكابيتول، حين اقتحم مؤيدو ترامب المبنى ودمروا وخربوا محتوياته، وسقط ضحايا في ذلك المشهد الدرامي، عقب رفض ترامب الاعتراف بهزيمته واتهام بايدن والحزب الديمقراطي بتزوير الانتخابات. وقد نما هذا التيار، ونفخ الروح في اليمين العنصري والفاشي على صعيد أوروبا، في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا، الذي كان بالكاد يرفع رأسه في أوروبا، لينتشر كالوباء. وأصبح أكثر جرأة في معاداة المهاجرين، وتحميلهم مسؤولية الأزمة الاقتصادية والفجوات الأمنية.

وأخيراً، فإن هزيمة ترامب والترامبية التي تمثلها حركة «ماغا» هي تعبير عن رفض سياسة عنصرية تقترب من النازية الألمانية أو الفاشية الإيطالية اللتين ظهرتا في نهاية العقد الثاني والعقد الثالث من القرن المنصرم. وهي تكشف للجميع أن العالم المتمدن، والتيار الإنساني الذي تتقدمه الطبقة العاملة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي تصدى لليمين المعادي للمهاجرين ولسياسات التقشف، وساند الشعب الفلسطيني، أقوى بكثير مما كان يُشاع حول بزوغ فجر اليمين وهيمنته على سياسات النظام الرأسمالي العالمي الذي يقوده الغرب، سواء في مجال الاقتصاد والسياسات الاجتماعية.

ان هزيمة ترامب والترامبية هو تتويج للتظاهرات والاحتجاجات التي رفعت شعارات مطالبة بتحسين الوضع المعاشي والصحي والتعليمي ومؤيدة لفلسطين وحقوق النساء ومعادية للعنصرية وقمع حرية التعبير.

عبودية العمل المأجور في العراق

نادية محمود



ليس من النادر أن نسمع عن عمال ومهندسين يعملون في شركات القطاع الخاص العراقي من دون يوم راحة أسبوعية، ولساعات عمل طويلة، ومن دون تعويض مناسب عن تلك الساعات الإضافية. وقد لا يمتلك هؤلاء العمال حتى عقود عمل واضحة تضمن حقوقهم وتلزم أصحاب العمل بالتزامات محددة. في المقابل، تنظم الاحتجاجات في القطاع الحكومي حول مطالب متفرقة: موظفون وعمال يطالبون برواتبهم ومستحقاتهم المتأخرة، وعاملين بعقود مؤقتة يريدون تحويل عقودهم إلى دائمة، وغيرهم ممن يطالبون بحقوق انتُزعت منهم أو لم يحصلوا عليها أصلاً. الا انه من الواضح ان هنالك ندرة في الاحتجاجات العمالية في القطاع الخاص.

ان هذا لا يعني رضاهم عن ظروف العمل، بل قد تكون تعبيراً عن شدة الخضوع الذي يعيشونه. فالبطالة الواسعة توفر لأصحاب العمل جيشاً من العاطلين المستعدين لقبول الأجور الأقل والظروف الأكثر قسوة. وحين يعرف العامل أن عشرات أو مئات الأشخاص ينتظرون مكانه، يصبح الاعتراض مخاطرة قد تهدد معيشته ومعيشة أسرته. فالتهديد بالطرد لا يحتاج إلى قوة جسدية؛ يكفي أن يعرف العامل أن فقدان وظيفته قد يعني فقدان القدرة على دفع الإيجار أو توفير الغذاء لأسرته، حتى يفكر مرتين قبل الإقدام على أي عمل احتجاجي. والمفارقة أن العمال الأكثر تعرضاً للاستغلال هم الأقل قدرة على الاحتجاج المنظم. فالعامل الذي لا يستطيع رفض ساعات العمل الطويلة، أو المطالبة بأجر إضافي، أو الاعتراض على الفصل التعسفي، لا يعمل في علاقة متكافئة مع صاحب العمل. وهكذا يتحول الصمت إلى شرط للاستمرار في العمل، ويصبح الخضوع الاقتصادي وسيلة لإدامة الاستغلال.

النيو ليبرالية العراقية: الدولة والسوق والسلطة:

حين بدأ العراق بتدشين الشكل النيو ليبرالي للرأسمالية، كان الخطاب المعلن يقوم على إبعاد الدولة عن السوق، وتحرير النشاط الاقتصادي من هيمنتها، وتقليص دورها في إدارة الاقتصاد، بحيث تتولى أساساً إدارة الأمن الداخلي والخارجي والتدخل في حالات الطوارئ. وفي هذا السياق، جرى التوجه نحو بيع مؤسسات الدولة وخصخصتها تحت شعار تحرير السوق وإفساح المجال أمام القطاع الخاص.

لكن ما نشهده في العراق منذ سقوط النظام السابق وحتى يومنا هذا يكشف عن مفارقة جوهرية: فبدلاً من أن يؤدي إبعاد الدولة عن الاقتصاد إلى نشوء سوق حرة ومستقلة، تحوّل السياسيون أنفسهم إلى ملاك للشركات والمشروعات الاقتصادية، وأصبح النفوذ السياسي طريقاً إلى امتلاك الثروة والسيطرة على السوق. أي أعاد السياسيون توظيف الدولة لمصالحهم الخاصة، بحيث لم يعد الفصل بين السلطة السياسية والملكية الاقتصادية ممكناً. وبدلاً من الانتقال من اقتصاد الدولة إلى سوق حرة، نشأ شكل من الرأسمالية السياسية، يجمع فيه المسؤول بين سلطة القرار العام ومصلحة المالك الخاص.وفي ظل هذا التداخل، يصبح العامل في مواجهة رب عمل لا يمتلك المال وحده، بل يمتلك أيضاً النفوذ السياسي الذي قد يحمي مصالحه ويضعف قدرة العمال على المطالبة بحقوقهم.

قد يقال إن العراق يمتلك قانوناً للعمل، هو قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وإن حقوق العمال منصوص عليها قانونياً. لكن ما قيمة القانون إذا كان العامل لا يستطيع المطالبة بحقوقه دون أن يخاطر بمصدر رزقه؟ إن يوم الراحة الأسبوعية ليس منحة من صاحب العمل، بل حق اجتماعي انتزعته الطبقة العاملة عبر صراع طويل. وكذلك تحديد ساعات العمل، والأجر الإضافي، والضمان الاجتماعي، والحماية من الفصل التعسفي. المشكلة ليست إذن في غياب التشريعات وحده، بل في ضعف تنفيذها، وفي قدرة الشركات على الإفلات من الالتزامات، وفي عجز العمال عن الدفاع عن حقوقهم بصورة جماعية. وفي الأغلب، يعمل كثير من العمال من دون عقود واضحة تلزم الطرفين، ما يجعل العامل أكثر عرضة للاستغلال. إن صاحب العمل لا يشتري قوة العمل فقط، بل يستطيع، في ظل هذه الظروف، أن يفرض على العامل الصمت أيضاً. وهكذا تتحول البطالة إلى أداة انضباط اجتماعي، وتصبح حرية التعاقد حرية شكلية، إن وجدت أصلاً.

حين يصبح السياسي صاحب العمل:

تزداد المشكلة خطورة حين يكون المسؤول السياسي نفسه مرتبطاً بالشركات التي يفترض أن تراقبها الدولة. فمن يراقب الشركة إذا كان صاحبها مسؤولاً؟ ومن يحاسبها إذا كان صاحبها يمتلك النفوذ السياسي؟ إن الدولة ليست حكماً محايداً دائماً بين العامل والرأسمالي. فعندما تتداخل المصالح السياسية والاقتصادية، تصبح مؤسساتها جزءاً من شبكة المصالح التي تحمي أصحاب رأس المال وتضعف أوضاع العمال.

ولا يحتاج هذا النظام إلى إلغاء قانون العمل كي يضعف العمال؛ يكفي أن يجعل تطبيقه انتقائياً، وأن يضعف التنظيم النقابي، وأن يترك البطالة تتضخم، وأن يسمح لأصحاب النفوذ بالجمع بين السلطة والثروة. وتبرز هذه المشكلة بصورة خاصة في ظل الأحزاب الطائفية، ولا سيما أحزاب الإسلام السياسي الشيعي التي تهيمن على السلطة وتمتلك نفوذاً اقتصادياً واسعاً. فالمشكلة ليست في الدين بوصفه معتقداً شخصياً، بل في توظيف الانتماء الطائفي لتثبيت السلطة السياسية، وتحويلها إلى وسيلة لتراكم الثروة وحماية المصالح الاقتصادية.

من أجل قوة عمالية منظمة:

لا يمكن مواجهة هذا الواقع بالمناشدات الأخلاقية لأصحاب الشركات، بل بالتنظيم النقابي، والإضراب، والتفاوض الجماعي، وفرض تطبيق القانون. فالعامل الفرد لا يمتلك قوة حقيقية في مواجهة الشركة. قوته تبدأ حين ينظم نفسه مع رفاقه العمال، ويتحول من فرد مهدد بالطرد إلى قوة جماعية قادرة على التفاوض والاحتجاج والإضراب.

إن يوم الراحة الأسبوعية ليس مطلباً صغيراً، بل إعلان بأن حياة العامل ليست ملكاً لصاحب الشركة. وتحديد ساعات العمل هو وضع حد لسلطة رأس المال على وقت الإنسان، والضمان الاجتماعي حق وليس صدقة. إن الحديث عن عبودية العمل المأجور لا يعني العودة إلى العبودية القانونية القديمة، بل يشير إلى الخضوع الاقتصادي الذي يجعل الإنسان مضطراً إلى بيع قوة عمله في ظروف لا يستطيع رفضها. إن تحرير العامل يبدأ حين يتوقف عن مواجهة رأس المال وحيداً، وحين تتحول المطالب الفردية إلى قوة طبقية منظمة قادرة على فرض حقوقها.

العيش - من اليد إلى الفم!

كاوه كريم



استخدم ماركس في كتابه "رأس المال" تعبير "العيش من اليد إلى الفم" لوصف حالة انعدام الأمان الاقتصادي في ظل الرأسمالية، وذلك في إشارة إلى حياة العمال. غير أن استخدام هذا المفهوم لا يقتصر على وصف الوضع الاقتصادي الهش للطبقة العاملة، بل جرى توظيفه بوصفه آلية نفسية ومعنوية لقولبة وضع الطبقة العاملة.

لماذا يعيش العمال "من اليد إلى الفم"؟ لأن الأجور التي يتقاضونها منخفضة وغير منتظمة إلى حدٍّ لا تتيح لهم سوى تلبية احتياجاتهم المباشرة، وضمان استمرار حياتهم ولا تترك لهم أي مجال للادخار. مثلا 80% من الطبقة العاملة الامريكية والتي هي اغنى دولة في العالم تعيش بهذه الوضعية. ومن خلال ذلك، لا تكتفي الرأسمالية بالسيطرة على عملهم، بل تتحكم أيضاً في تصوراتهم عن حياتهم، في تطلاعاتهم، واهتماماتهم. وهذه الوضعية تمنع العامل من المقاومة، اذ ليس بإمكانه الاضراب، وحتى التواصل مع بقية العمال، والخوض في اي عمل يساعد وحدة طبقته. إن استخدام هذا التعبير لا يُفهم هنا بوصفه مجرد حالة من الفقر الاقتصادي، بل بوصفه عاملاً محدِّداً لوجود العمال في ظل الرأسمالية، اذ ان اقصى درجات انعدام الأمان الاقتصادي والهشاشة هي احد اوجه هذا الوضع. وهذا الوضع بحد ذاته يؤدي وظيفة يمكن التعامل معها بوصفها شكلاً من أشكال "القتل الاجتماعي"، إذ يستنزف القوة الحياتية للعمال ويدمرها، من خلال إجبارهم على العيش في ظروف تشكل خطراً على صحتهم وحياتهم.

البقية على الصفحة الرابعة

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

الأخيرة

تتمة العيش- من اليد الى الفم...

إن العيش "من اليد إلى الفم" بالنسبة إلى العمال يعني أن ما يتقاضونه من أجور، ما إن يصل إلى أيديهم، حتى يضطروا إلى إنفاقه فوراً على السلع الاستهلاكية. وهذا ما يجعلهم منشغلين بصورة مستمرة من الاستهلاك، ولكن ليس أي نوع من الاستهلاك، بل استهلاك السلع التي تتيح لهم بالكاد مواصلة حياتهم. فهم لا يكسبون من الأجور إلا ما يكفي لتأمين احتياجاتهم المباشرة من أجل البقاء. وبمعنى آخر، فإن مقدار الأجر الذي يحصلون عليه مقابل بيع قوة عملهم لا يتجاوز ما يكفي لإشباع بطونهم الجائعة، كي يتمكنوا من العودة إلى أعمالهم في الأيام التالية. وبالتالي، فإن هذا الأجر لا يكفي لبناء استقرار أو ضمان معيشة تطلق طاقات الانسان.

في هذا العالم غير المتكافئ، يرتبط بقاء العمال ارتباطاً وثيقاً بالبيع المستمر لقوة عملهم. فإذا انقطع دخلهم، أو إذا لم يعد الرأسمالي مستعداً لشراء قوة عملهم لفترة من الزمن، حتى وإن كانت قصيرة، فإن قدرتهم على البقاء تصبح مهددة على الفور. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الأجر يعني، من حيث مضمونه، تغطية تكاليف إعادة إنتاج قوة العمل البسيطة، من خلال نفقات إعالة العمال وإعادة إنتاجهم. وبالتالي، فإن الأجر يمثل قيمة تكاليف المعيشة الضرورية لإعادة إنتاج العمال وضمان استمرارهم وتناسلهم.

يواجه الرأسماليون والعمال بعضهم بعضاً في السوق بوصفهم مشترين وبائعين، فالعامل بائع لقوة عمله، والرأسماليون مشترون لها. وهنا يجري التعامل مع قوة عمل العامل بوصفها سلعة. والشرط الضروري والحتمي لكي يحظى العامل بمكانة مقبولة لدى الرأسماليين هو مدى نمو رأس المال المستثمر في الإنتاج وتوسعه. وهذا يعني نمو العمل الحي، وتنامي هيمنة العمل المتراكم، وترسخ سيطرة الرأسمالية على الطبقة العاملة. فعندما ينتج العمل المأجور ثروة الآخرين، يصبح العمال خاضعين لسيطرتهم، وتُفرض عليهم سلطة تقف في مواجهة مصالحهم. إن الرأسمالي ورأس المال يقدمان للعمال وسائل إعالة حياتهم البسيطة، ولكن بشرط أن يصبحوا مرة أخرى جزءاً من رأس المال. لأن العامل يتحول إلى قوة دافعة يعيد رأس المال من خلالها إلقاء نفسه في حركة نمو أسرع من جديد.

وبالتالي، فإن رأس المال يفترض وجود العمل المأجور، كما يفترض العمل المأجور وجود رأس المال، فكل منهما ينتج الآخر. ولا يمكن لرأس المال أن يتراكم ما لم تتحول قوة العمل إلى عمل مأجور، أو ما لم يُنشأ العمل المأجور. وفي المقابل، لا تستطيع قوة عمل العامل المأجور أن تتحول إلى رأس مال ما لم يُضَف إليها رأس مال إضافي. وهذا بالضبط ما يعزز العامل الذي يجعل العامل خاضعاً للاستعباد. فالرأسمالي يربط العامل به باستمرار. وكما يشير ماركس، فإن العبد الروماني كان مقيداً بالأغلال والقيود المادية، أما العامل المأجور فهو مرتبط بالرأسماليين بواسطة خيوط غير مرئية. يستطيع العامل، متى شاء، أن يترك الرأسمالي الذي يستأجر قوة عمله، كما يستطيع الرأسمالي أن يستغني عن العامل متى شاء، عندما لا يعود يحقق له الربح المتوقع. لكن العامل الذي لا يملك مصدراً للدخل سوى بيع قوة عمله لا يستطيع أن يهجر الطبقة الرأسمالية بأكملها، لأنه سيموت جوعاً. فهو لا ينتمي إلى رأسمالي بعينه، بل يعتمد على الطبقة الرأسمالية ككل، وعليه أن يجد مشترياً لها من بين أفراد الطبقة الرأسمالية.


الصورة من. IOM/Gashtiyar Fathullah

وهكذا، فإن الإنتاج الرأسمالي يعيد في حد ذاته إنتاج الانفصال بين قوة العمل ووسائل العمل. وبهذه الطريقة، يعيد إنتاج شروط استغلال العامل ويضمن استمرارها..

والجدير بالذكر أن العيش "من اليد إلى الفم" ليس حادثة عابرة، بل هو سمة بنيوية للرأسمالية. فالعمال، الذين لا يملكون شيئاً سوى قوة عملهم، مضطرون إلى بيعها لأولئك الذين يمتلكون وسائل الإنتاج، أي الرأسماليين. وبما أن الأجور تتحدد بفعل المنافسة ودوافع تحقيق الربح، فإن هناك ميلاً إلى إبقائها منخفضة إلى حدٍّ ما، وغالباً ما تقترب من الحد الأدنى الضروري الذي يسمح للعمال بالحفاظ على بقائهم والعودة إلى أعمالهم. وهذا ما ينشئ حلقة مفرغة يظل فيها العمال معتمدين دائماً على أجورهم المستقبلية، الأمر

"إن بناء حركة جماهيرية واسعة وموحدة تضم العمال والموظفين والمتقاعدين والعاطلين عن العمل والنساء والطلاب وسائر الشرائح المتضررة من الغلاء والفقر، من شأنه أن يحوّل المطالب المعيشية إلى قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة، قادرة على مواجهة سياسات السلطة وانتزاع المكاسب وتحقيق التغيير"

"إن الدفاع عن المستوى المعيشي للجماهير اليوم، وتنظيم نضالها من أجل الأجور والعمل والصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي، يشكلان جزءاً من النضال الأوسع من أجل تحرير المجتمع من الاستغلال والتفاوت الطبقي، وإقامة مجتمع تكون فيه حياة الإنسان ورفاهه وحريته أساس تنظيم الاقتصاد وإدارة المجتمع"